

* تابع: أركان الصلاة

❖ سادسا: السجود

أجمع العلماء: على أن السجود ركن من أركان الصلاة وقد نقل الإجماع غير واحد من أهل العلم كابن حزم والنووي وابن هبيرة وغيرهم

الدليل: قول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: 77]

❖ فدل ذلك على أن السجود واجب ولا يكون هذا الوجوب إلا فيما أوجب الله فيه وهو الصلاة

❖ بيّن النبي ﷺ أن هذا السجود لا يكفي إلا إذا اطمأن في سجوده

الدليل: ما جاء عند الخمسة بسند صحيح كما في حديث أبي مسعود -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ قال: ﴿لا تجزئ صلاة الرجل إذا كان لا يقيم صلبه

في الركوع ولا في السجود﴾ وهذا يدل دلالة واضحة على أن مجرد وضع الجبهة على الأرض لا يكفي إلا أن يستقر استقرارا بحيث يجلس ما يكون

سكوناً فيه وهذا معنى الطمأنينة في الأركان

❖ ما معنى الطمأنينة في الأركان؟

الطمأنينة: هي السكون في أقل ما يكون.

قال بعضهم: هي مقدار ما يبقى في الذكر الواجب فإذا كان راکعاً فلا بد أن يبقى مقدار ما يقول "سبحان ربي العظيم" وإذا كان ساجداً فإنه يجلس

مقدار ما يقول: "سبحان ربي الأعلى" وإذا رفع رأسه من الركوع فيبقى مقدار ما يقول: "ربنا ولك الحمد".

❖ هل هناك خلاف بين القولين؟

ذكر صاحب "الإنصاف" المرادوي أن بينهما خلاف: فلو أنه ركع ولم يذكر "سبحان ربي العظيم" فإنه لا تجزئ صلاته على القول الثاني وعلى القول

الأول تصح.

والذي يظهر -والله أعلم- أنها واحد لكن القضية هي في الإطالة في الطمأنينة

فإذا قلنا: هو السكون في أقل ما يكون فقد يكون السكون في أقل ما يذكر فيه الذكر الواجب المشروع

لكننا إذا قلنا: في قدر ما يبقى في الذكر المشروع الواجب؛ فإنه ربما يكون فيه الإطالة أكثر من الأول.

فلو لم يذكر هذا على سبيل الجهل والنسيان **فإن الراجح -والله أعلم-** أن صلاته صحيحة فمن ترك واجباً جاهلاً أو ناسياً فإن صلاته صحيحة لكن

يجبرها بسجود سهو إذا كان إماماً أو منفرداً أو مسبقاً.

❖ فلا بد للإنسان أن يستقر ويطمئن في السجود

الدليل 1: ما جاء في حديث أبي مسعود ﴿لا تجزئ صلاة الرجل...﴾

الدليل 2: ما رواه الإمام أحمد والبيهقي بسند لا بأس به من حديث أبي قتادة أن النبي ﷺ قال: ﴿أسوأ الناس سرقة﴾ وفي رواية ﴿أشر الناس سرقة

الذي يسرق من صلاته قالوا: يا رسول الله وكيف يسرق من صلاته؟ قال: لا يتم ركوعها ولا سجودها﴾ وفي رواية ﴿لا يتم ركوعه ولا سجوده﴾

وهذا يدل على أن الناس إذا رأوا الذي يأخذ أموال الناس فإن هذا تجدد النفوس تنقزز من سماع أخباره وتعلم أن فعله فعل شنيع وهذا بلا شك أكل

لأموال الناس بالباطل ولكن هناك شيء أسوأ سرقة وهو الذي لا يتم سجوده ولا ركوعه

ولهذا قال حذيفة كما روى البخاري والإمام أحمد بسند صحيح ﴿أن حذيفة -رضي الله عنه- رأى رجلاً لا يتم ركوعه ولا سجوده فقال له: منذ كم

وأنت تصلي على هذا؟ قال: منذ كذا وكذا قال: أنت لم تصل ولو مت، مت على غير الفطرة التي فطر الله تعالى بها عباده﴾

فدل ذلك على أن أعظم الواجبات بعد الشهادتين هي الصلاة فإذا لم يتم ركوعها ولا سجودها فيكون أعظم من الذي يأكل أموال الناس وهو يصلي لأنه فعل ظلمًا وقد أدى ما أوجب الله عليه ويدخل الجنة في المآل لكن الذي لا يصلي أبدًا فإنه على غير الفطرة وهذا من أدلة من قال من أهل العلم من أن تارك الصلاة الترك المطلق يكفر بذلك

❖ مسألة: ماهي الأعضاء التي توضع على الأرض حال السجود؟

من المعلوم أن السجود لا يكفي فيه وضع الجبهة فلا بد فيه من أن يسجد الإنسان على سبعة أعظم

الدليل: ما جاء في الصحيحين من حديث ابن عباس أن الرسول ﷺ قال: ﴿أمرت أن أسجد على سبعة أعظم﴾ وهذا يدل على أن هذا من الأركان.

◀ هل الأنف من الركن؟

الراجح - والله أعلم - أنه ليس من الركن ولكنه من الواجب والفرق بين الركن والواجب فلو أنه لم يسجد على أنفه جهلاً أو نسياناً؛ فإن صلاته إذا قلنا بأنه ركن فإنها لا تصح وإذا قلنا أن وضع الأنف على الأرض واجب فإذا تركه جاهلاً أو ناسياً؛ فإن صلاته صحيحة

مذهب الأئمة الأربعة: على أنه لا بد أن يسجد على سبعة أعظم وهي: الجبهة واليدين والركبتان والرجلان وهذه من الركن أما الأنف فمن الواجب

❖ بعض الأخطاء في الصلاة

الذي يسجد ويرفع رجلاً على رجل من أول قبل أن يستقر أو يأتي ويحك رجله حتى لا يبقى مقدار ما يقول: "سبحان ربي الأعلى" أو السكون بقدر ما يكون فإذا لم يضع هذه الأعضاء السبعة ثم رفع فإن سجوده لا يصح. لأنه لا بد أن يبقى على سبعة أعظم مقدار ما يكون في السكون أو مقدار ما يقول: "سبحان ربي الأعلى".

أما لو جلس مقدار ما يقول: "سبحان ربي الأعلى" على سبعة أعظم ثم إنه رفع وما زال ساجداً؛ فإن ذلك يحرم وقد ترك واجباً.

◀ السجود على الأعضاء السبعة فيه حكمان:

الركن: يجب أن يبقى مقدار ما يقول: "سبحان ربي الأعلى" أو ما يكون فيه السكون أقل ما يكون.

الواجب: أن يبقى حال سجوده أمراً زائداً.

◀ فلو أنه سجد على الأعضاء السبعة ثم سكن مقدار ما يقول: سبحان ربي الأعلى ثم رفع رجلاً أو وضع يده اليسرى على اليمنى أو اليمنى على اليسرى ثم سجد فإن صلاته ناقصة

◀ لكن إن أدرك الركن الواجب وهو الطمأنينة بالأعضاء السبعة فصلاته صحيحة ولكنه ترك واجباً فإن كان جاهلاً أو ناسياً فصلاته صحيحة ولكن يجبره بسجود سهو إن كان إماماً أو منفرداً أو مسبوقاً

◀ من الناس من لا يسجد على الكفين إنما يسجد أحياناً على الأكواع أو يسجد على المرافق ولا يضع يديه فإن الوضع اليدين ركن من أركان الصلاة

◀ هل تصح الصلاة بوضع الأصابع دون راحة اليد في الصلاة؟

اختلف العلماء في صحة سجوده **والذي يظهر - والله أعلم -** أن صلاته إن شاء الله صحيحة ولكنه لا ينبغي له أن يصنع ذلك فإن هذا منهى عنه لأن اليد تشمل الراحة والأصابع وهو قد فعل أقل ما يطلق عليه اليد

◀ هل إذا فعله متعمداً تصح صلاته أم لا؟

المسألة فيها خلاف وهذا يدل على خطورة هذا الأمر ومن هنا نعلم خطأ ما يفعل الإخوة حينما يسجدون بهذه الطريقة.

❖ سابعاً: الاعتدال من السجود

الاعتدال من السجود شيء والجلوس بين السجودتين شيء آخر.

﴿ ما حكم الاعتدال من السجود والجلسة بين السجدين ؟ ﴾

1. جواهر أهل العلم كما هو مذهب الشافعية والحنابلة: ركن

2. مالك: ليس له قول محفوظ في الاعتدال من الركوع ولا في الاعتدال من السجود

3. أبو حنيفة: سنة.

ومن هنا نعرف أن ما يفعله بعض إخواننا من بلاد السند فإذا رفع الواحد منهم من الركوع قبل أن يستتم قاتماً يهوي إلى السجود فهذا هو قول أبي حنيفة ولكن الراجح - والله أعلم - أن الصلاة لا تصح

الدليل على عدم صحة الصلاة: قال النبي ﷺ ﴿ لا تجزئ صلاة الرجل لا يقيم صلبه في الركوع ولا في السجود ﴾

الدليل 2: أن النبي ﷺ قال في حديث المسيء في صلاته: ﴿ ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم اركع حتى تعتدل جالساً ﴾ وهذا يدل على أن الجلوس بين السجدين ركن من أركان الصلاة.

أما استدلال أبي حنيفة: قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ازْكُرُوا مَا كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الحج: 77]

قال أبو حنيفة: فليس فيها الاعتدال من الركوع وليس فيها الاعتدال من السجود وكل حديث خالف ظاهر القرآن فهو نسخ ولا يقبل إلا أن يكون متواتراً والأحاديث الواردة إنما هي على سبيل الاستحباب وهذا منهج ارتأى إليه أبو حنيفة وقد أنكر عليه الأئمة - رحمهم الله -

أبو حنيفة يرى: أن الحديث الأحاد إذا خالف ظاهر القرآن ولو لم يكن فيه مخالفة ظاهرة فإنه لا يعتد به على سبيل الوجوب ولكنه على سبيل الاستحباب وأما إذا كان متواتراً من الأحاديث فيرى جواز نسخ القرآن بالسنة إذا كانت السنة متواترة وهذا منهج ارتأه أبو حنيفة وقد أنكر عليه الأئمة .

قال أبو عمر ابن عبد البر: ﴿ واعلم أن الأئمة حينما أنكروا على أبي حنيفة؛ لم ينكروا عليه لأجل مسألة الإيمان - وهي مسألة مرجئة الفقهاء - قال: لأنه قد سبقه غيره ولكنه إنما أنكروا عليه وغلظوا عليه الإنكار حينما ترك العمل بأحد حديث خبر الأحاد بحجة مخالفته لظاهر القرآن ﴾.

والراجح - والله أعلم -: أن النبي ﷺ علمنا سنتنا وبيّن لنا سنتنا في سنته وكذلك القرآن ولهذا قال ﷺ كما عند الإمام أحمد وأبي داود: ﴿ لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله. ألا وإنني أوتيت القرآن ومثله معه ألا وإن أوتيت القرآن ومثله معه ﴾ فدل ذلك على أن النبي ﷺ إذا بين أمراً من الأمور فإنه يجب العمل به.

ولهذا قال الإمام الشافعي في كتب الرسالة: ﴿ أجمع المسلمون على أنه من استبان له سنة النبي ﷺ لا يجوز أن يدعها لكائن من الناس ﴾.

فهذا يدل على أننا متعبدون بأمره ﷺ، نعم لو كان هذا فعل ولم يكن أمراً قلنا: أنه على الاستحباب لأن القاعدة: "أن أفعال النبي ﷺ الأصل فيها أنه على الاستحباب لا على الوجوب إذا خرج بياناً لمجمل قول" كما هو مذهب كثير من الأصوليين كما أشار إلى ذلك الشاطبي في "الموافقات" وابن تيمية وصاحب "العدة" القاضي وغيرهم كثير.

الراجح أن الاعتدال والجلسة بين السجدين ركن لقوله ﷺ للمسيء في صلاته: ﴿ ثم اركع حتى تعتدل جالساً ﴾

❖ ثامنا: الجلوس للتشهد الأخير:

قول الأئمة الأربعة: الجلوس للتشهد الأخير هو ركن بل حكى بعضهم الإجماع على ذلك

1. الحنابلة: من الأركان: التشهد الأخير (التحيات) والجلوس له والصلاة على النبي ﷺ فهذه ثلاثة أركان عندهم

2. أبو حنيفة ومالك والشافعي في بعض الصور قالوا: الجلوس للتشهد الأخير ركن

❖ التشهد الأخير وهو قول (التحيات)

1. الحنابلة: ركن

2. ذهب أبو حنيفة ومالك: إلى استحباب ذلك

3. ذهب الشافعي: إلى وجوب ذلك وليس بركن

وهذا القول قوي لأن الركن هو الذي لا يسقط بجهل ولا نسيان ولا يثبت إلا بدليل مثل أن يقول: "لا تجزئ صلاة... أو: لا تصح صلاة..."
وأما إذا قال: أمر بذلك فهذا غاية أنه مأمور به وهو واجب وأما أن يكون ركن فهذا لا بد فيه من دليل زائد على الوجوب.

ولهذا قول الشافعي بأن التشهد الأخير واجب قول قوي

﴿ فلو أن إنسانا جلس للتشهد الأخير وغفل ثم سلم الإمام فسلم معه:

فعلى مذهب الحنابلة: لا تصح حتى يقول التحيات.

وعلى مذهب الشافعي: تصح صلاته إذا طال الفصل فإن لم يطل الفصل وجب عليه أن يقولها ثم بعد ذلك إن كان مسبوقاً ثم قام فلا يلزمه أن يرجع لأنه دخل في ركن ثم يسجد سجدة السهو وإن لم يكن مسبوق فإنه يسلم ولا حرج عليه .

الراجح - والله أعلم - هو مذهب الشافعي وهو أن قول التحيات واجب وليس بركن فالتشهد الأخير والتشهد الأول واجب .

❖ الصلاة على النبي ﷺ

1. الحنابلة: الصلاة على النبي ﷺ ركن ، وهذا من مفاريد الحنابلة أنهم جعلوا الصلاة على النبي ﷺ ركن

2. ذهب جماهير الفقهاء من الحنيفية والمالكية والشافعية في المشهور عندهم: إلى أن الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير سنة

والقول أنها سنة أظهر

الدليل: ما ثبت في الصحيحين من حديث ابن مسعود -رضي الله عنه- أنه قال: قال ﷺ: ﴿إِذَا قَعَدَ أَحْكَمُ فِي التَّشْهَدِ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ الصَّلَوَاتُ

الطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ... ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ قَالَ: ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ ثُمَّ لِيَسْلَمْ﴾

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ لم يذكر - الصلاة على النبي ﷺ والموطن موطن بيان ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة فلما بين النبي ﷺ جواز

التسليم بعد ذكر التحيات دون ذكر الصلاة على النبي ﷺ دلَّ على أن الصلاة مجزئة - والله أعلم -

3. الحنابلة في رواية لهم وقول عند الشافعي: أن ذلك واجب

4. الحنابلة وفي رواية لهم: أنه مستحب والوجوب

الراجح أنه سنة.

دليل من قال بالوجوب أو بالركنية: ما جاء في الصحيح من حديث أبي مسعود البصري قال: ﴿قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نَصْلِيَّكَ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نَصْلِيَّ

عَلَيْكَ؟ فَقَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ...﴾ الحديث

وجه الدلالة: ﴿قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نَصْلِيَّكَ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نَصْلِيَّكَ عَلَيْكَ؟﴾ فدل ذلك على أنه واجب

الجواب على هذا: الصحابة إنما قالوا ﴿أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نَصْلِيَّكَ عَلَيْكَ﴾ والمقصود أن نصلِّي عليك إنما سألوا عن الكيفية ولم يسألوا عن الأمر

﴿إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنَا أَنْ نَصْلِيَّكَ عَلَيْكَ﴾ ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: 56] هل هذا في الصلاة؟ لا يلزم إنما هو: صلوا عليه.

ومن المعلوم أن الصلاة على النبي ﷺ في الجملة ليست بواجبة وإن كان بعضهم يقول: مرة في العمر لأجل تحقيق هذا

إذا صلى الإنسان على النبي ﷺ مرة ولو خارج صلاته فقد أدى ما عليه لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: 77]

أجوبة على من قال أن الصلاة على النبي ﷺ واجبة

❖ الأمر الأول:

الصحابة سألوا عن الكيفية ولم يسألوا عن الأمر لأن الأمر ثابت في القرآن ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ ومن المعلوم أن هذه الآية ليست مختصة في موضع الصلاة فالصحابة إنما سألوا عن الكيفية ولم يسألوا عن الأمر.

❖ الأمر الثاني:

أن القائلين بوجوب التشهد هم الحنابلة قالوا: إن لو قال: "اللهم صل على محمد" ثم سلم أجزأه ذلك.
الجواب على نقول: إنكم خالفتم دليلكم لأنه لو كان واجباً بهذا الحديث لوجب عليه أن يقرأ كامل الصلاة الإبراهيمية فلما لم يقل أحد من الأئمة الأربعة في مشهور عندهم أن الصلاة الإبراهيمية بصفتها واجبة دل على أن هذا الحديث لا يفيد الوجوب.

❖ الأمر الثالث:

قالوا: وما يدل على وجوب ذلك: أنه جاء في رواية الدارقطني والبيهقي وابن خزيمة ﴿إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنَا أَنْ نَصْلِيَ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نَصْلِي عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا؟﴾
قالوا: فهذا يدل على أنه مقصود في صلاتنا.

الجواب على هذا من وجوه:

❖ **الأول:** إن الصحابة - رضي الله عنهم سألوا ﴿كَيْفَ نَصْلِي عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا﴾ إذن: هم سألوا عن الكيفية في الصلاة ولم يسألوا عن الأمر ولم يقل النبي ﷺ: إن الصلاة علي في الصلاة واجبة وأما القرآن فقال ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ليس خاصاً في الصلاة فهم سألوا عن الكيفية.

❖ **الثاني:** أن هذه الرواية وإن صححها بعض أهل العلم فإن البخاري ومسلم لم يذكروها فدل ذلك على أنها لفظة منكرة وهي شاذة

❖ **الثالث:** أن قول الصحابة: ﴿كَيْفَ نَصْلِي عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا؟﴾ فإن كلمة "الصلاة" يقصد بها الدعاء يعني: فكيف نصلي عليك إذا أردنا أن ندعوا ربنا لك.

ما يدل على ذلك: هو رواية حديث أبي بن كعب ﴿قال يا رسول الله كم أجعل لك من صلاتي قال: ما شئت وإن زدت فهو خير لك قال: أجعل لك ربعها قال: ما شئت وإن زدت فهو خير لك قال: ثلثها قال: ما شئت وإن زدت فهو خير لك قال: نصفها قال ما شئت وإن زدت فهو خير لك قال: أجعل لك صلاتي كلها قال: إذن يكفي همك ويغفر لك ذنبك﴾ وهذا يدل على أن هنا الصلاة هي الدعاء كما أشار إلى ذلك ابن تيمية
الراجح أن الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة مستحبة وليست بواجبة

تنبيه

كل حديث بين أنه لا تصح صلاة إلا أن يُصلى على النبي فهو حديث ضعيف جاء من حديث سهل - رضي الله عنه - وفي سنده عبد المهيم بن عباس وهو ضعيف وجاء في حديث عائشة وفيه جابر الجعفي وجاء في حديث عن ابن ماجة وفيه رجل متهم بالكذب وعلى هذا فلا يصح حديث عن النبي ﷺ أنه قال: ﴿لا صلاة لمن لم يصل علي﴾

❖ تاسعا: الترتيب

الترتيب بين الأركان ركن من أركان الصلاة لأنه إذا جاء بركن في غير موضعه فقد خالف في نظم الصلاة وقد قال ﷺ في حديث المسيء في صلاته قال: ﴿إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اركع حتى تطمئن راکعاً ثم ارفع ثم اسجد ثم ارفع..﴾ فدل ذلك على أن ﴿ثم﴾ تفيد الترتيب مع التراخي وهذا يدل على وجوب الترتيب ولو أخل بذلك لم ير الناس أن ذلك مصلٌ وهذا يدل على أن ذلك ركن

قول الأئمة الأربعة: الترتيب ركن

❖ عاشرًا: التسليم

التسليم من الأركان

ذهب مالك والشافعي وأحمد: إلى أن مطلق التسليم ركن.

هل الأصل التسليم ركن أم لا؟

1. **ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة:** إلى أنه أصل التسليم ركن .

2. **ذهب أبو حنيفة:** إلى أن أصل التسليم سنة

الراجح - والله أعلم -: هو قول جماهير الفقهاء من السلف والخلف

الدليل 1: ما ثبت عند الإمام أحمد والترمذي من حديث علي -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ قال: ﴿مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم﴾

الدليل 2: قال النبي ﷺ كما في صحيح مسلم من حديث جابر بن سمرة ﴿عندما كان الصحابة إذا سلموا عن يمينهم يقولون بأيدهم هكذا وإذا سلموا عن شأهم قالوا بأيدهم هكذا. فقال ﷺ: علامَ تومنون بأيديكم كأنها أذناب خيل شمس؟! إذا صلى أحكم فإنه يكفيه أن يسلم عن يمينه: "السلام عليكم ورحمة الله" وعن يساره﴾

وجه الدلالة: قال: ﴿فإنه يكفيه﴾ هذا يدل على أنه لا بد فيه من التسليم.

وأما ما رواه الدارقطني والبيهقي من حديث ابن مسعود أنه قال: ﴿فإذا قضيت ذلك -عندما أمره بالتشهد وفي زيادة عند الدارقطني- فإذا

قضيت ذلك فإن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد﴾ فهذه رواية منكورة ولا تصح.

حديث ابن عمر: ﴿إذا جلس أحدكم للصلاة فقد تمت صلاته فإن شاء سلم وإن شاء انفتل﴾ وهذا حديث منكر

إذن لا يصح حديث في عدم وجوب التسليم بل الثابت عن النبي ﷺ وجوب التسليم.

كم عدد التسليمات؟

1. **ذهب مالك:** إلى أن التسليمة مرة واحدة واجبة في حق الإمام والمنفرد فيقول: "السلام عليكم" ولا يستحب أن يقول ثانية: "السلام عليكم" ولا يشرع أن يسلم ثانية.

أما المأموم:

مالك: يشرع له ثلاث تسليمات: تسليمة تلقاء وجهه وتسليمة عن يمينه وتسليمة عن شماله ولا يصح حديث أن النبي ﷺ سلم ثلاث تسليمات.

2. **ذهب الشافعي:** إلى أن الواجب هو تسليمة واحدة في حق الإمام والمنفرد والمأموم وأما التسليمة الثانية فهي سنة

استدل الشافعي على ذلك: بما رواه الإمام أحمد من حديث عائشة أنها قالت: ﴿أن النبي ﷺ أوتر بتسع ركعات فجلس في الثامنة ثم قام ثم جلس في

التاسعة فسلم تسليمة واحدة﴾ وهذه الرواية أشار إليها الحافظ ابن حجر في "التلخيص" قال: إسناده على شرط مسلم

الذي يظهر - والله أعلم - أن الرواية ضعيفة ولهذا رواها مسلم في صحيحه من حديث سعد بن هشام عن عائشة قالت: ﴿ثم سلم تسليماً يسمعون﴾

إذن ﴿تسليماً﴾ لم يقصد به تسليمة إنما تسليم وهذا مصدر لا يفيد العدد ولهذا **الراجح - والله أعلم -** أن هذا الحديث ليس فيه ﴿تسليمة واحدة﴾ وإنما

فيه ﴿تسليماً يسمعون﴾ كما رواه الإمام أحمد وراه مسلم من غير لفظة ﴿تسليماً﴾ أصلاً ﴿ثم سلم﴾ فقط وهذا يدل على أن الحديث محل نظر.

3. **ذهب الحنابلة:** إلى أن التسليمتين ركنان وأنه ركن أن يسلم سلاماً عن يمينه وسلاماً على يساره يقول: "السلام عليكم ورحمة الله... السلام

عليكم ورحمة الله".

والذي يظهر والله تبارك وتعالى أعلم أننا إذا جمعنا نصوص السنة فإننا نقول: الأحاديث الواردة في السنة في التسليم الصحيحة حديثان وقصدنا بالحديثان نقصد به الأمر بالتسليم أو الخبر الذي خرج مخرج الأمر وأما فعله؛ فكل من روى صفة صلاة النبي ﷺ أشار إلى أنه سلم وهذا ليس مقصودنا إنما مقصودنا هو الأمر بالتسليم أو الخبر الذي يدل على الأمر بالتسليم:

الحديث الأول: حديث علي - رضي الله عنه - عند الترمذي بسند صحيح: ﴿مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم﴾ يعني أنكم لا تتحللون من الصلاة إلا بالسلام وهذا مطلق لم يشر فيه إلى عدد وإنما ذكر المصدر فدل ذلك على أن مطلق التسليم يصح ولو بواحدة وهذا هو الركن فلا ينفلت الإنسان من صلاته إلا أن يسلم ويحصل بذلك تحليلها؛ **نقول:** التسليمة الثانية واجبة ولكنها ليست بركن.

الحديث الثاني: ما رواه مسلم في صحيحه من حديث جابر بن سمرة أن النبي ﷺ قال: ﴿إنما يكفي أحدكم إذا جلس أن يسلم عن يمينه وعن شماله﴾ **وجه الدلالة:** أن الكفاية بالسلامين دليل على أنه لا يجزئ أقل من ذلك ﴿إنما يكفي أحدكم﴾ فدل على أن الكفاية لا يصح إلا بتسليمين لكنه إن تركها جاهلاً أو ناسياً فغاية ما في ذلك أن الواجبات تسقط مع العجز وعدم المقدرة والنسيان فيجبرها بسجود السهو إن لم يطل الفصل فإن طال الفصل لا يلزمه كما هو مذهب عامة أهل العلم على الخلاف.

الذي يظهر - والله أعلم - أن التسليم الركن هو الأولى والثانية واجبة ، بعد هذا أن التسليم الثانية سنة وأما القول بأن التسليمة الثانية غير مشروعة في حق الإمام والمنفرد كما يقول مالك أو بأنها ليست واجبة كما يقول أبو حنيفة فهذا لم يدل عليه دليل واضح . ابن المنذر - رحمه الله - أشار إلى أن التسليمة الثانية ليست بواجبة عند عوام أهل العلم ويقصد "عوام" يعني عامة

★ واجبات الصلاة

❖ أولاً: التكبيرات غير تكبيرة الإحرام وهي التي تسمى بتكبيرات الانتقال:

الحنابلة: واجبة

الجمهور: سنة

الراجح: أنها واجبة

الدليل: أن النبي ﷺ قال كما في حديث أبي موسى: ﴿إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا لا تكبروا حتى يكبر﴾

وجه الدلالة: ﴿فكبروا﴾ وهذا يدل على أن المأموم يكبر وهذا يدل على أن المأموم لما كان يكبر فإن الإمام هو الذي يكبر ولا يستطيع الإمام أن يكبر إلا بتكبير الإمام .

لهذا كان النبي ﷺ لا يصلي إلا بتكبير ولهذا جاء في الرواية ﴿التكبير في كل خفض ورفع﴾

❖ ثانياً: التسميع والتحميد

معنى التسميع: أن يقول: "سمع الله لمن حمده" .

الأئمة الأربعة: وجوب قول: "سمع الله لمن حمده" في حق الإمام والمنفرد.

◀ هل المأموم يقول: "سمع الله لمن حمده"؟

1. ذهب الشافعي ومالك: إلى أن المأموم يقول: "سمع الله لمن حمده"

الدليل: استدلوأ بحديث مالك بن الحويرث

قالوا: لما كان النبي ﷺ يقول: "سمع الله لمن حمده" وقال لمالك بن حويرث ﴿صلوا كما رأيتموني أصلي﴾ دل ذلك على أن المأموم يفعل مثل فعل إمامه. وهذا الاستدلال ليس ظاهر

2. **مذهب الحنفية والحنابلة:** المأموم لا يقول "سمع الله لمن حمده" وهذا هو الراجح

الدليل: النبي ﷺ قال: ﴿وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد﴾ وهذا حديث متفق من حديث أبي هريرة ورواه من حديث أنس مسند وهذا يدل على أن المأموم لا يقول .

❖ التحميد

معنى التحميد: أن يقول ربنا ولك الحمد

الراجح - والله أعلم - أن التحميد واجب في حق الإمام والمنفرد والمأموم

ذهب الأئمة الأربعة: على أن المنفرد يقول: "ربنا ولك الحمد"

قول الأئمة الأربعة: التحميد واجب في حق المأموم

الدليل: قوله ﷺ كما في الصحيحين: ﴿وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد﴾

هل الإمام يقول: "ربنا ولك الحمد"

1. **الشافعي وأحمد:** الإمام يقول: "ربنا ولك الحمد"

2. **أبو حنيفة ومالك:** الإمام لا يقول: "ربنا ولك الحمد"

الدليل: قال أبو حنيفة أن حديث: ﴿وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد﴾ فليست فيه دلالة على أن الإمام يقول.

الجواب: نعم ظاهر الحديث أن الإمام لا يقول "ربنا ولك الحمد"

ولكن جاءت أحاديث أخرى تدل على أن النبي ﷺ يقول: "ربنا ولك الحمد"

ولهذا حفظ الصحابة - رضي الله عنهم - أن النبي ﷺ ﴿كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: سمع الله لمن حمده.. ربنا ولك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد اللهم لا مانع لما أعطيت...﴾ الحديث

فدل ذلك على أن النبي ﷺ قال: "ربنا ولك الحمد" وهذا هو الراجح - والله أعلم -

❖ ثالثاً: قول "سبحان رب العظيم" و"سبحان رب الأعلى"

1. **ذهب الحنابلة:** إلى أن قول: "سبحان رب العظيم" في الركوع وقول: "سبحان رب الأعلى" في السجود وهما واجبان واجب في حق الإمام

والمنفرد والمأموم وهذا من مفاريد الحنابلة.

الدليل: استدلوا بما رواه أبو داود وغيره من حديث عقبة بن عامر أنه لما نزل قول الله تعالى ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: 74] قال ﷺ ﴿اجعلوها في ركوعكم﴾ ولما نزلت ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: 1] قال: ﴿اجعلوها في سجودكم﴾ وهذا أمر وغاية الأمر أنه يدل على الوجوب وهذا الحديث إسناده جيد فقد صححه الزيلعي في "نصب الراية" وابن تيمية والحديث لا بأس به - والله أعلم -.

2. **جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية:** فإنهم قالوا: لا يجب الذكر حال الركوع ولا حال السجود وإنما هو سنة لأن النبي ﷺ لم يأمر بذلك **الراجح** أنه وإن كان لم يأمر في أحاديث أخر لكنه أمر في حديث عقبة وإنما نجتمع أحاديث رسول الله ﷺ بعضها من بعض.

❖ رابعاً: التشهد الأول والجلوس له

1. **أبو حنيفة ومالك والشافعي:** التشهد الأول سنة

2. مذهب الحنابلة: التشهد الأول واجب

الراجع - والله أعلم - أنه واجب خلافا لجمهور الفقهاء وذلك لأمر:

الدليل: لقوله ﷺ كما في حديث المغيرة بن شعبة في وجوب ذلك أنه: ﴿حينما قام من الثانية إلى الثالثة ولم يجلس للتشهد أنه سجد للسهو﴾ ولا يسجد للسهو إلا لترك واجب وهذا الحديث يرويه الطحاوي بسند جيد

❖ وأما رواية أبي داود فهي رواية ضعيفة في سندها رجل يقال له جابر الجعفي وهو متهم بالكذب

❖ وأما رواية المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ ﴿سجد بعدما قام وقال: إذا صلى أحدكم فقام من الثنتين ولم يجلس فإن استتم قائماً مضى وسجد للسهو وإن لم يستتم قائماً جلس وليس عليه سهو﴾

ومما يدل على وجوب ذلك: أن النبي ﷺ أمر بها في حديث المسيء في صلاته

ومما يدل على ذلك أيضاً: أن ابن مسعود بيّن وجوب ذلك كما روى البخاري ومسلم من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: ﴿إذا جلس أحدكم

للتشهد فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين...﴾ الحديث

فهذا يدل على أن التشهد الذي هو التحيات واجب وإذا كان التحيات واجب فما لا يتم الوجوب إلا به فهو واجب، فإذا كان قول التحيات واجب فما لا يتم القول إلا به وهو الجلوس فهو واجب وهذا أيضاً قوله ﷺ: ﴿ثم اجلس حتى تطمئن جالساً ثم افعل ذلك في صلاتك كلها﴾ فأمره ﷺ بالتشهد وهذا يدل على وجوبه خلافاً لجمهور الفقهاء.